دولار اضافية في شهر آذار القادم ، لكنها لن تؤثر سوى تأثير بسيط على هدفها الآخر وهو التخفيف من المشتريات المحلية. [المصدر : نيويورك تايمز ، ١٠ نوفمبر ، ١٩٧٠]

أن صحيفة نيويورك تايمز تخطىء حين ترجع جذور الازمة الى نسبة المشتريات المحلية العالية وليس الى التوزيع غير المتكافىء للثروة . وعلى اي حال فمن الواضح ان موجة الاضرابات التي تلت الحرب لم تفقد قوتها .

وهناك فقط عدد من الحلول الموقتة التي يمكن للرأسماليين الاجانب والاسرائيليين ان يطبقوها : ١) منع الاضرابات غير المشروعة بحزم ، ٢) خلق أزمة سياسية مشابهة لازمة ١٩٦٧ ، ٣) زيادة استغلال اليد العاملة الرخيصة من الاراضي المحتلة ، ٤) طلب معونات مالية أكبر من الغرب من أجل تحسين المستوى الفعلي للاجور والاحوال المعيشية . ولكل من هذه الحلول مخاطره .

ان منع الاضرابات غير المشروعة منعا حازما سيؤدي الى توسيع الهوة ما بين الجماهير وبيروقراطية العمال ، لان بيروقراطيي العمال الذين يحتلون مناصب حكومية سيضطرون لان يقضوا على الاضرابات . وبالاضافة ، فان هذا الحل قد يضعف مقدرة اسرائيل على ان تقوم بدور كلب حراسة عسكري يخدم المصالح الامبريالية في الشرق الاوسط .

اما الامكانية الثانية ، تصعيد الصراع العربي ــ الاسرائيلي، فتبدو أكثر قابلية للتصديق، خاصة مع ترديد الرسميين الاسرائيليين القول بأنهم سيحتفظون بشرم الشيخ والقدس الشرقية ومناطق محتلة أخرى . ومع ذلك فان أي تصعيد جديد ، حتى لو حصل على موافقة الجماهير الاسرائيلية ، لن يعطي سوى انتعاش محدود للقطاع الخاص في اسرائيل . فبالرغم من أن حرب حزيران قد أدت الى زيادة تدفق رأس المال الاجنبي ، وزيادة في مساحة اسرائيل ، وفي مواردها الطبيعية ، وفي اليد العاملة الرخيصة ، وفي الانتاج ، الا أنها لم توفر أية حلول جذرية لمشاكل اقتصادية كفائض الواردات والتضخم.

ورغم ان رأس الماليين الاسرائيليين فرحون « بجيش العاطلين عن العمل » في قطاع غزة والضفة الغربية، فلا يمكن تحويل القوى العاملة في المناطق المحتلة الى قوى عاملة ماهرة تحل محل العمال الاسرائيليين خلال فترة قصيرة . ورغم ان ٣٠،٠٠٠ عامل من الضفة الغربية وحدها قد وجدوا عملا في اسرائيل (زيادة ٤ ٪ تقريبا في القوى العاملة الاسرائيلية) بنهاية عام ١٩٦٩(٩٠)، فان عمال المناطق المحتلة يعملون في الزراعة والبناء وليس في التصنيع . وكان هذا نمط عمل العمال العرب من سكان اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ . ويؤيد بعض القادة الاسرائيليين ومنهم دايان ، تشغيل العرب بينما يعارضه آخرون بشدة ، مثل بن غوريون وغولدا مائير . وان استبدال العمال اليهود بعمال عرب يعتبر تحديا لدور بيروقراطية العمال اليهودية .

وبنفس الطريقة ، لا توفر زيادة استغلال المناطق المحتلة كسوق للبضائع الاسرائيلية أية أرباح كبيرة وملموسة للرأسماليين الاسرائيليين . فان التضخم المالي الاسرائيلي يجلب بؤسا لا مثيل له لسكان المناطق المحتلة لان اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة لا تسمح باستيراد الكثير من البضائع الاسرائيلية ذلك ان هذه المناطق لا تحصل على كميات كبيرة من رأس المال . فقد صدرت الضفة الغربية ، عام ١٩٦٨ ، الى اسرائيل بضائع قيمتها ٤٢٠٥ مليون ليرة اسرائيلية بينما استوردت منها بضائع قيمتها ١٦٣،٨ مليون ليرة اسرائيلية(٩١). ولكن الفرق بين الواردات والصادرات ، اي ١٢١،٣ مليون ليرة اسرائيلية ، كانت تعادل ١ ٪ فقط من دخل اسرائيل القومي الاجمالي تلك السنة . وان تأثير المناطق المحتلة ، كسوق شرائية وكمصدر للعمال ، على المشاكل الاقتصادية الاسرائيلية يبقى هامشيا ما دامت تلك المناطق متخلفة صناعيا .

أما « الحل » الرابع ــ زيادة المعونات المالية من الخارج ــ فسيفشل أيضا في حل